البناء الطبقى فى الريف المصرى
ملاحظات نقدية ورؤية واقعية

محمد ابراهيم عبد النبى (*)

مقدمـــــة :

يلاحظ من يستعرض المحاولات التى سعت لتحديد هيكل البناء الطبقى فى الريف المصرى حداثتها النسبية (فقد ظهر معظمها بعد ١٩٧٠) . ولعل ذلك يمكن فهمه فى ضوء الوضعية العامة للقطاع الريفى من المجتمع المصرى وما عانى منه من اهمال وتخلف فرضته عليه الطبقة الحاكمة التى لم يكن يهمها الريف فى شىء سوى ما تجمعه منه من أموال أو ماتحصل عليه من ريع ، ولم يكن فى صالحها الكشف عن حقيقة الاوضاع المؤلمة الى كان يعانى منها سكان هذا القطاع ، بؤرة استغلالهم ومرتع ظلمهم . كما يمكن أن يفهم ذلك ايضا فى ضوء وضع علم الاجتماع نفسه فى مصر وما تميز به من عدم تبلور اطـــار نظرى واضـــح يحـــدد للمشتغلين به مواقفهم من قضايا ومشكلات مجتمعهم ويوجه دراساتهم وأبحاثهم لموضوعات معينة ومنها البناء الطبقى (١) والملاحظ كذلك أن غالبية المحاولات ـــ ان لم يكن كلها تقريبا ـــ التى سعت الى تحـــديد معالم البناء الطبقى فى الريف المصرى جاءت من جانب المفكرين التقدميين (٢). وخاصة المؤرخين منهم والاقتصاديين وبعض علماء الاجتماع . ويعـــد تقســـيم ابراهيم عامر (١٩٥٨) أول التقسيمات التى طرحت فى ذلك المجال وهـــو الامر الذى يحتم البدء بالاشارة اليه **** .

١ ـــ تقسيم ابراهيم عـــامر (٣) :

يرى أن خط الملكية الفردية للأراضى الزراعية هـــو الخط الاســـاسى الذى يقسم القوى الاجتماعية فى الريف المصرى ، وان التحديد الاولى لهذه القوى هو تحديد لمجموعتين : مجموعة لذين يملكون والذين لايملكون . ومن هـــذا التحديد الاولى ينطلق الى تحديد أكثر تخصيصا يقسم كل مجموعة الى مجموعات فرعية . فيقسم مجموعة من يلكون الى كبار مـــلاك ومتوسطين وصغار . ويقسم مجموعة الـــذين لا يملكون الى مجموعات ثلاث أيضا تضم

---

* مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعةالقاهرة .

الذين لايملكون ارضا وانما يستأجرونها لزراعتها . والذين لايملكون ارضا ويعملون كعمال (دائمين او مؤقتين) ، والذين يعيشون على هامش الحياة الريفية .

غير انه يرى ان هذا التقسيم الاولى الذى يتخذ من حجم الملكية اساسا له لايعد كافيا . حيث تتداخل — فى الواقع العملى — هذه المجموعات معا ويصعب وضع حدود فاصلة بينها . فكثيرا ما نجد مالكا صغيرا لايكتفى بزراعة ما يملكه وانما يستأجر ارضا اخرى لزراعتها او يعمل لدى الغير كعامل زراعى، أو نجد عاملا زراعيا يستأجر قطعة صغيرة من الأرض لزراعتها بمساعدة أفراد اسرته لسد احتياجاتهم المعيشية . ومن ثم فان الاعتماد على حجم الملكية وحده لايؤدى الغرض المطلوب . ويرى أن شكل استغلال هذه الملكية ونمط العلاقات الانتاجية القائمة بين مختلف المجموعات فى الريف يعد اكثر تعبيرا عن الاوضاع الطبقية . ويقسم القوى الاجتماعية فى الريف على النحو التالى :

١ — الملاك العقاريون .

٢ — المزارعون الأغنياء .

٣ — المزارعون المتوسطون .

٤ — المزارعون الفقراء .

٥ — المعدمون والعمال الزراعيون .

فالملاك العقاريون يستغلون ملكيتهم — بغض النظر عن حجم هذه الملكية — عن طريق الايجار . والمزارعون الاغنياء يباشرون زراعة حيازاتهم — سواء اكانت ملكا ام ايجارا — بأنفسهم بالاستعانة بالعمالة المأجورة ، ويسعون فى الغالب لانتاج محاصيل من أجل السوق — أما المزارعون المتوسطون فيتولون زراعة حيازاتهم بأنفسهم بالتعاون مع أفراد أسرهم دون استخدام عماله مأجورة سوى فى فترات محددة . وينقسم هذه المجموعة — مجموعة الفلاحين المتوسطين — الى ثلاث مجموعات فرعية مجموعة يتوافر لديها فائض اقتصادى ومن ثم يتحسن وضع اعضاءها باستمرار ، ومجموعة يكاد تفى احتياجاتها بنفسها ، واخيرة يتدهور وضعها باستمرار لعدم كفاية انتاج لسد احتياجات الاسرة وذلك فهم أقرب الى وضع المزارعين الفقراء . والمزارعون الفقراء هم الذين يحوزون مساحات قزمية من الارض يتولون زراعتها بأنفسهم لانتاج محاصيل تكفل لهم — بالكاد — حاجياتهم . وقد يضطرون الى العمل كعمال اجراء لدى الغير . أما المعدمون والعمال

الزراعيون فهم الذين لايملكون أرضا ولايستأجرونها وانما يبيعون قوة عملهم لغير كعمال دائمين أو موسميين أو تراحيل .

وينتهى من تمييزه بين هذه المجموعات الخمس الى أن أوضاع القوى الاجتماعية فى الريف المصرى حتى سنة ١٩٥٢ تشير الى وجود قوتين رئيسيتين: قوة الملاك العقاريين والمزارعين الأغنياء فى ناحية وقوة المزارعين الفقراء والمعدمين فى ناحية أخرى . ويتوسط هاتين القوتين قوة متوسطة هى قوة المزارعين المتوسطين (٤) .

ولهذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ انه يشير الى الاوضاع الطبيقية فى الريف المصرى حتى سنة ١٩٥٢ ولم يتطرق الى تناول التغيرات التى طرأت على أوضاع هذه القوى على اثر التحولات التى طرأت على القطاع الريفى بعد ١٩٥٢ وكان لها اثرا واضحا على نمط الاستغلال الزراعى للأرض (وهو معيار التقسيم لديه) . فالمؤكد ان هذه التحولات قد دفعت الكثير من الملاك العقاريين الى التحول من نمط استغلال أراضيهم عن طريق الايجار الى زراعتها على الذمة بعد أن حددت قوانين الاصلاح الزرعى القيمة الايجارية للأراضى وتمت العلاقة بين المالك والمستأجر . كما تحسنت أوضاع المزارعين الأغنياء نتيجة قدرتهم على شراء جانب من الأراضى التى كانت تزيد من الحد الاقصى للملكية الذى حدده القانون لكبار الملاك . وكان يمكن لهذا التقسيم أن يكون أكثر فائدة لوكان قد تناول هذه التغيرات وسعى الى تشخيص الآثار التى ترتبت عليها وخاصة أنه صدر سنة ١٩٥٨ وهى الفترة التى كانت فيها الصراعات الطبقية التى التى ترتبت على الأوضاع الجديدة على أوجها وماثلة أمام أعين الجميع .

٢ ــ أن الاعتماد على التصنيف الثلاثى لجماعات الفلاحين الذى انتهى اليه (أغنياء ومتوسطون وفقراء) يعد تقسيما غير دقيق ، ذلك لأنه يتخذ ــ فى النهاية ــ من الفروق النسبية فى الثروة (أو الفقر) معيارا أساسيا للتصنيف ، وهو معيار يتنافى مع طبيعة الواقع المعقد . فضلا عن أنه يظهر مجموع الفلاحين وكأنه مرتب فى درجات بعضها فوق بعض فى نظام واحد . وهذا مدعاه للخطأ ، لأن الفلاحين المتوسطين ــ على سبيل المثال ــ ليسوا بين الاغنياء والفقراء وانما ينتمون الى قطاع مختلف من قطاعات الاقتصاد الزراعى (٥) .

٣ ــ ان هذا التقسيم رغم اشارته الى بعض الجماعات الأخرى التى

تعيش على هامش الحياة الريفية ، الا انه لم يحدد وضع هذه الجماعات والدور الذى تلعبه فى الحياة الاجتماعية فى الريف . وقد غدا لهذه الجماعات — وبصفة خاصة بعد ١٩٥٢ — ادوارا هامة فى عملية فى عملية الانتاج الزراعى والنشاط الاجتماعى فى القرى المصرية .

٤ — كما ان هذا التقسيم لم يبرز بوضوح طبيعة العلاقات الطبقية التى تربط بين مختلف الجماعات وصور التعاون والتحالف والصراع التى قد تربط بينها ومدى ادراك كل منها لحقيقة أوضاعهم الاجتماعية او وعيهم بمصالحهم الفئوية وهى أمور يجب أن يبرزها أى تصنيف بوضوح .

٢ — تقسيم جمال مجدى حسنين : (٦)

لقد حاول أن يحدد المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ويرى أن المعيار السليم لتحديد اى فئة اجتماعية فى الريف ليس هو حجم الملكية الزراعية بقدر ماهو اسلوب استخدام القوى العاملة بالاضافة الى معرفة نوع العلاقات الانتاجية القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية بالقرية . وانتهى الى أنه يمكن التميز بين خمس فئات اجتماعية فى القرية المصرية تتميز كل منها بشكل العلاقات الانتاجية المخالفة للأخرى وهى :

١ — كبارك ملاك الأرض (الاقطاعيون) وهم الذين يمتلكون اكثر من ٢٠ فدانا وتتنوع وسائل استغلالهم لملكيتهم بتنوع المناطق واختلاف المالك . فمنهم من يقوم بتأجير أرضه جملة واحدة لأحد الوسطاء مقابل اجر نقدى . ومنهم من يؤجرها على شكل قطع صغيرة لصغار وفقراء الفلاحين مباشرة . ومنهم من يتولى زراعتها بنفسه مستخدما عمالا زراعيين .

٢ — الفلاحون الاغنياء : وهم يمتلكون ما بين ١٠ — ٢٠ فدانا ، ويتولون زراعة ملكيتهم بأنفسهم مستخدمين عمالة مأجورة . ويزداد غنى هذه الفئة بافلاس وتدهور حالة الفلاحين الفقراء وانخفاض اجور عمال الزراعة .

٣ — الفلاحون المتوسطون : وهم الذين يملكون (من ٥ — ١٠ أفدنة) ويتولون زراعتها بأنفسهم دون الاستعانة بأى عمل مأجور سوى فى بعض الفترات (أوقات زرع المحصول أو حصاده) . ويتوافر لدى هذه الفئة قدر من الفائض يكنها تحويله فى بعض السنوات الى رأسمال .

٤ ــ الفلاحون الفقراء : وهم صغار المستأجرين أو الملاك الذين يحوزون قطعا صغيرة من الأرض (اقل من فدانين) يتولون زراعتها بانفسهم لتغطية احتياجاتهم المعيشية . وكثيرا ما لا يكفى الناتج احتياجات الاسرة فيلجأ بعض افرادها الى العمل الموسمى المأجور لدى أغنياء ومتوسطى الفلاحين .

٥ ــ العمال الزراعيون : وهم أكبر الفئات الاجتماعية حجما ويكونون مع صغار وفقراء الفلاحين الغالبية العظمى من سكان الريف . وهم لايحوزون أرضا ، ولايملكون سوى بيع قوة عملهم للغير كعمال زراعيين (موسميين او دائمين او تراحيل) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ انه لم يختلف كثيرا عن سابقه . وعلى الرغم من صدوره فى عام ١٩٧١ ــ أى بعد مرور ما يقرب من تسعة عشر عاما على قيام الثورة ــ فانه لم يتطرق لتناول الأوضاع الطبقية فى القرية المصرية بعد ١٩٥٢ . ولاشك ان القطاع الريفى من المجتمع المصرى قد شهد خلال هذه الفترة العديد من الأحداث التى اثرت على التوازن الطبقى الذى كان سائدا فيما قبل ١٩٥٢ . وهو ما سوف نشير اليه فيما بعد .

٢ ــ مع تأكيد هذا التقسيم على ان المعيار السليم لتحديد أى فئة اجتماعية فى الريف ليس هو حجم الملكية بقدر ما هو اسلوب استخدام القوى العاملة ونوعية العلاقات الانتاجية القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية ، الا انه اعتمد فى الواقع على حجم الملكية واستخدام العمل المأجور دون ابراز لنوعية العلاقات الاجتماعية التى تربط بين مختلف الفئات القائمة او تحديد لطبيعة العلاقات الطبقية التى تربط بينها ودور كل منها فى الحياة الاجتماعية فى الريف . وهو الامر الذى جعل منه تقسيما أقرب الى الوصف الاستاتيكى لهيكل البناء الطبقى فى الريف المصرى عشية ثورة ١٩٥٢ . دون الاهتمام بالجانب الدينامى الذى يبرز التفاعلات القائمة بين مختلف الفئات . ولعل ذلك يرجع الى عدم ابراز التقسيم للخلفية التاريخية التى شكلت هيكل البناء الطبقى والعوامل المعاصرة التى تحكم توازنه .

٤ ــ ان حجم الملكية أو حتى نمط استغلالها لم يعد يلعب الدور الاساسى فى تحديد التمايز الطبقى فى الريف المصرى ، وذلك بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على القطاع الريفى بعد ١٩٥٢ . وانما

غدت الحيازة ــ سواء أكانت ملكا أم ايجارا ــ ونمط التركيب المحصولى القائم بها ودرجة تكثيف استخدام رأس المال فى الزراعة عوامل حاسمة فى ذلك المجال .

٥ ــ هذا بالاضافة الى أن هذا التقسيم لم يبرز أوضاع العديد من الجماعات الاجتماعية التى تعيش فى الريف كالموظفين والحرفيين والتجار وغيرهم ولاشك أن هذه الجماعات تلعب دورا هاما فى الحياة الاجتماعية فى الريف .

٣ ــ تقسيم فتحى عبد الفتاح : (٧)

يرى صاحب هذا التقسيم أن الأوضاع الطبقية والعلاقات الاجتماعية فى القرية المصرية ظلت تحدد من خلال حجم الملكية ونمط استغلالها حتى ١٩٥٢ ، غير أن اجراءات الاصلاح الزراعى وقوانينه قد جعلت من الحيازة الزراعية ــ وليس الملكية ــ العامل الاساسى فى ذلك المجال ــ فقد يكون المزارع لايملك أرضا على الاطلاق ولكنه يستأجر مساحات واسعة من الأرض قد تضعه فى مصاف كبار الملاك . ومايقال عن الحيازة بالايجار يقال عن شكل استغلال هذه الحيازة أيضا .

ويذهب الى أن القوى الاجتماعية فى القرية المصرية كانت تتشكل حتى ١٩٥٢ من الفئات الآتية :

١ ــ طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين .

٢ ــ فئة كبار الملاك والمستأجرين الرأسماليين .

٣ ــ فئة متوسطى الملاك والمستأجرين الذين يزرعون بأنفسهم (أغنياء الفلاحين) .

٥ ــ فئة صغار الملاك .

٦ ــ عمال الزراعة والتراحيل .

١ ــ طبقة كبار الملاك الاقطاعيين :

وترجع الاصول التاريخية لاعضاء هذه الطبقة الى أواخر أيام محمد على وتوزيعه الابعاديات والاقطاعيات على أعوانه وكبار موظفيه . ولذلك

فان هذه الطبقة كانت تضم أصولا غير مصرية . وحتى من خرج منهم من أصول مصرية لم يختلفوا كثيرا عن غيرهم حيث حصلوا على ملكياتهم نتيجة للتداخل مع السلطة ومعاونتهم لها (٨) . وقد مارس غالبيتهم أعمالا تجارية وأقاموا بعض المشروعات الصناعية التى كانت تتركز فى المدن (٩) . ولم تكن هذه الطبقة تقيم فى الريف ، ولم يكن لأعضائها من هم تجاهه سوى الحصول على اكبر قدر ممكن من العائد . وكان معظمهم يلجأون الى تأجير اراضيهم سواء لأحد الوسطاء جملة واحدة او قطعا صغيرة لصغار الزراع مباشرة وبشروط تجعل هذا الايجار يبتلع الجانب الاكبر من الناتج الحقيقى للأرض . وقد ظلت هذه الطبقة مسيطرة على السلطة السياسية والادارية فى البلاد . وساعدهم ذلك على امتصاص جهد الفلاح بأساليب لاتختلف كثيرا عن نظام السخرة الذى الغى رسميا فى أواخر القرن التاسع عشر .

٢ ــ فئة كبار الملاك والمستأجرين الرأسماليين :

ولاتختلف الاصول الاجتماعية لأعضاء هذه الفئة عن أصول الطبقة السابقة ، غير أن هؤلاء قد اتجهوا الى الاهتمام بعملية الاستغلال الزراعى ومباشرتها لحسابهم مستعينين بالعمالة المأجورة والآلات الزراعية الحديثة لانتاج المحاصيل النقدية من أجل السوق . وقاموا باستثمار الجزء الاكبر من أرباحهم فى اقامة مشاريع تجارية وصناعية . وشكلوا بذلك النواة الحقيقية لتكوين رأسمالية مصرية . وعلى الرغم من التباين الواضح بين مصالح هذه الفئة ومصالح طبقة كبار الملاك الاقطاعيين ، الا انه كان يجمعهما التناقض الاساسى بين مصالحهما ومصالح جماهير الفلاحين والعمال الزراعيين .

٣ ــ متوسطو الملاك الغائبين :

وتضم هذه الفئة الموظفين فى المناصب الوسطى والتجار ساكنى المدن وتنحصر ملكية أعضائها بين خمسة أفدنة وخمسين فدانا ، وتتميز هذه الفئة ببعدها عن عملية الانتاج وعلاقاتها التى لم تكن تختلف كثيرا عن علاقات كبار الملاك الاقطاعيين بالأرض والفلاح . حيث كان أعضاء هذه الفئة يلجأون الى استغلال ملكيتهم عن طريق الايجار النقدى أو العينى . ولم يكن يربطهم بقراهم سوى مواسم تحصيل الايجارات . وكان لهذه الفئة دور سياسى واجتماعى فى الحركة الوطنية قبل الثورة . فقد تبنى أعضاؤها

الافكار الاصلاحية المناقضة لأفكار كبار الملاك والمعادية للفلاحين المعدمين فى الوقت نفسه (١٠) .

٤ ــ متوسطو الملاك العاملون فى الأرض (اغنياء الفلاحين) :

وتتميز هذه الفئة عن الفئات السابقة بالصغر النسبى لحجم الحيازة حيث تتراوح حيازة اعضائها مابين ٥ ــ ٢٠ فدان . بالاضافة الى أنهم مرتبطين بعملية الانتاج الزراعى ويعملون فى حيازاتهم ــ سواء أكانت ملكا لم ايجارا ــ مستعينين بالعمال الزراعيين (دائمين أو مؤقتين ــ ويعيش أعضاء هذه الفئة بين الفلاحين ويمثلون أعلى المستويات فى قراهم . ولذلك كثيرا ما يطلق عليهم أغنياء الريف . ونجدهم يحتكرون المناصب السياسية والادارية الهامة فى قراهم . ولهم نفوذهم وسلطانهم القوى فى القرى . وتتناقض مصالح هذه الفئة مع مصالح طبقة كبار الملاك الغائبين حيث يرون انهم احق بزراعة أو ادارة أراضى هذه الطبقة . وفى نفس الوقت تتناقض مصالحهم مع مصالح فئة صغار وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، حيث يسعون الى تسخيرهم للعمل فى أراضيهم بدون اجر أو بأجور منخفضة . ويتطلع أعضاء هذه الفئة للصعود يوما ما الى مرتبة كبار الملاك وفى نفس الوقت يخشون من تدهور اوضاعهم والتردى الى مرتبة صغار المزارعين . ولعل ذلك الوضع المتارجح بين كلا الفئتين هو الذى أوقع أعضاء هذه الفئة فيما يعانون منه من تناقض واضح فى مواقفهم وصبغ اسلوبهم بطابع محافظ فى الغالب والتملق الواضح لأجهزة السلطة (١١) .

٥ ــ صغار الملاك :

وهم الذين يحوزون من ١ ــ ٥ أفدنة ، ويشكلون مع العمال الزراعيين القاعدة العريضة للسكان فى اى قرية مصرية . ويتولى أعضاء هذه الفئة زراعة أراضيهم بأنفسهم بالتعاون مع افراد اسرهم ــ دون الاستعانة بعمال زراعيين ــ وبأساليب فنية بالغة التدنى لاتختلف كثيرا عن تلك التى كانت مستخدمة أيام قدماء المصريين، وينتجون محاصيل تقليدية تخصص فى معظمها للاستهلاك الذاتى . وقد ظلت هذه الفئة قبل وبعد قوانين الملكية الزراعية قاعدة لكل استغلال واضطهاد فى مصر . وكانت كافة التنظيمات السياسية تقريبا بعيدة كل البعد عنها أو حتى التعبير الجزئى من مصالحها .

٦ ــ عمال الزراعة والتراحيل :

وهم لايملكون شيئا سوى بيع قوة عملهم . وهناك بعضهم يحوز مساحات قزمية (لاتتجاوز بضعة قراريط) مما يربطهم بالعمل فى قراهم أو القرى المجاورة كعمال دائمين أو مؤقتين . وهم لذلك افضل حالا من عمال التراحيل الذين لايحوزون شيئا على الاطلاق ويجمعون عن طريق مقاولى الانفار ويساقون للعمل فى أماكن بعيدة لمدة شهور متصلة فى ظل أوضاع بالغة السوء (١٢) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ ان هذا التقسيم لم يقف عند مجرد تقديم صورة لأوضاع القوى الاجتماعية فى الريف المصرى فيما قبل ١٩٥٢ وانما سعى أيضا الى تقديم عرض تاريخى للأصول الاجتماعية لكل فئة منها والعلاقات التى كانت تربط بينها ، ودور كل منها فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع . وهو الأمر الذى يتيح لنا فرصة التعرف ليس على هيكل البناء الطبقى القائم فحسب بل وديناميات حركته وتوازنه .

٢ ــ انه لم يعتمد على حجم الملكية الزراعية كمعيار للتقسيم الطبقى وانما استعان بحجم الحيازة ونمط استغلالها وهو معيار اكثر صدقا وتعبيرا عن الأوضاع الطبقية من معيار حجم الملكية . كما انه لم يكتف بمعيار الحيازة وانما استعان أيضا بمعايير أخرى كاستخدام العمل المأجور ونمط التركيب المحصولى ومدى توفر فائض زراعى وطرق استخدامه . وهو الأمر الذى يجعل منه اقرب التقسيمات الطبقية التى قدمت للتعبير عن الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى حتى ١٩٥٢ .

٣ ــ غير ان هذا التقسيم ــ كسابقيه ــ لم يتعرض للتغيرات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بعد ١٩٥٢ ــ وخصوصا انه صدر فى عام ١٩٧٣ ، اى بعد مرور واحد وعشرين عاما على الثورة ــ وعلى الرغم من ان هذا التقسيم قد أدرج طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وفئة الملاك الغائبين ــ الذين لايقيمون اصلا فى الريف ولا تربطهم به سوى مايحصلون عليه من ايجار ــ فى هيكل البناء الطبقى فى الريف ، الا انه لم يبرز وضع العديد من الشرائح الاجتماعية أو الجماعات الذين يعيشون فى الريف ولهم انشطة واضحة فى الحياة الاجتماعية بالقرى كالحرفيين والتجار والموظفين وغيرهم .

٤ ــ ان تحديد معيار كمى لحجم الملكية أو الحيازة ــ على سبيل المثال

من ١ ــ ٥ افدنة لفئة صغار المزارعين ــ هو معيار غير دقيق . حيث انه يتجاهل ظروف التفتيت التى تطرأ على أوضاع الملكية أو الحيازة فى الريف المصرى ، فهناك العديد من القرى لايتجاوز سقف الحيازة فيها خمسة افدنة . كما ان هذا المعيار يتجاهل عوامل عديدة أخرى لها تأثير واضح فى ذلك المجال كدرجة خصوبة الأرض وطرق الرى ونمط التركيب المحصولى الذى يزرع بها وهى عوامل تفوق فى اهميتها مجرد التحديد الكمى لحجم الحيازة .

٥ ــ ان هذا التقسيم يشوبه غير قليل من الخلط فى استخدام كل من مفهوم الطبقة والفئة الاجتماعية . فكثيرا ما نلاحظ استخدام مفهوم الطبقة للاشارة الى الفئة والعكس . ومن الثابت ان الفئة الاجتماعية تشير الى جماعة من الجماعات التى تحتوى عليها الطبقة .

٤ ــ تقسيم عمرو محى الدين : (١٣)

ويرفض صاحب هذا التقسيم فى البداية مادرج عليه الكتاب عند تقسيمهم للقوى الاجتماعية فى الريف الى اغنياء ومتوسطين وفقراء . ويشير الى اهمية تحديد الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى للوقوف على الآثار التى احدثتها قوانين الاصلاح الزراعى على كل منها . ويرى ان اكثر التقسيمات الاقتصادية ــ الاجتماعية لهذه القوى الاجتماعية دقة على النحو التالى :

١ ــ ملاك الأراضى : Land Owners

وتتميز هذه الفئة بتأجير اراضيها للغير . ويعد الايجار المصدر الوحيد لدخل هذه الفئة . وهى فئة الملاك الغائبين التى كانت اكثر الفئات الاجتماعية قوة فى المجال الاجتماعى والسياسى قبل ١٩٥٢ .

٢ ــ مزارعون راسماليون : Capitalist Farmers

وتتميز هذه الفئة بتولى اعضائها ــ سواء اكانوا ملكا ام مستأجرين ــ الاشراف المباشر على استغلال حيازتهم بأنفسهم وفقا لنمط الاستغلال الراسمالى ، الذى يقوم على اساس استخدام العمل المأجور والسعى لتحقيق اكبر قدر من الربح وتكثيف استخدام راس المال فى الزراعة . ويمكن التميز فى اطار هذه الفئة بين راسمالية صغيرة ومتوسطة وكبيرة وفقا لحجم وحدات الانتاج ومدى استخدام العمال الزراعيين .

٣ ــ فلاحـــون مـــلاك : Owner Peasants

وأهم ما يميز أعضاء هذه الفئة أن أعضاءها يتولون مباشرة استغلال ملكياتهم بأنفسهم . وأن عملية الانتاج تتم فى اطار عائلى دون استخـــدام عمال . وأن هذه الفئة هى التى يطلق عليها فى العادة فئة متوسطى الفلاحين

٤ ــ مزارعون مستأجرون : Tenant Cultivators

ولاتختلف هذه الفئة عن الفئة السابقة ســوى فى انه يكون عليها ان تدفع ايجار الاراضى التى تتولى استغلالها . ومن ثم ينخفض نصيبها مـــن الناتج الزراعى بمقدار ما تدفعه من ايجار ــ كان كثيرا مايزيد عن ٧٥ ٪ من ناتج الأرض فيما قبل ١٩٥٢ ــ وهذه الفئة هى ما يطلق عليها فئة فقراء الفلاحين .

٥ ــ عمال اجراء ومعدمون : Wage Labour & Landless

وتعرف هذه الفئة بعدم ملكيتها او حيازتها لأى أرض . وان قـــوة عمل أفرادها هى المصـــدر الوحيد لمـــا يتلقونه من أجور . ويمكن تقسيمها الى عمال دائمين ومؤقتين وتراحيل .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ أنه لم يخرج فى حقيقته عن الخط العام فى التقسيمات السابقة . حيث يتخذ من نمط الاستغلال الزراعى للملكية او الحيازة ومدى استخـــدام العمل المأجور أساسا للتقسيم الطبقى . غـــير ان اغفاله لحجم الوحـــدة الانتاجية قـــد ادى به الى أن يضم فى فئـــة ملاك الاراضى ــ على ســبيل المثال ــ كلا من كبار ملاك الاراضى والموظف والتاجـــر الذى لا يملك ســوى بضع قراريط أوافدنة ويتولى تأجيرها للغير ، على الرغم من البون الشاسع الذى يفصل بين كل منهما .

٢ ــ ان هذا التقسيم لم يأخذ فى الاعتبار دور كل من ملكية الآلات الزراعية ورؤوس الماشية او غيرها من الاصول الرسمالية كعوامل للتمايز الطبقى بين سكان الريف رغم مالها من أهمية بالغة فى ذلك المجال .

٣ ــ انه اقتصر فى تحديده لهيكل البناء الطبقـــى على **فئات الزراع** دون الاشارة الى اوضـــاع مختلف الفئات أو الجماعات الاجتماعية الأخـــرى التى تعيش فى الريف ويرتبط نشاطها بالزراعة او غيرها من الحرف والمهن الأخرى الموجودة بالقرى .

٤ ــ كما أنه لم يبرز التحولات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية فى الريف المصرى بعد ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٥ تاريخ نشره .

٥ ــ تقسيم محمد الجوهرى (١٤) :

ويبدأ تقسيمه بالتأكيد على خصوصية الوضع الطبقى المصرى . ويرفض التصنيفات التى وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا ، ويرى أن تحديد معالم البناء الطبقى فى الريف المصرى يجب ان ينبع من الواقع المصرى ويراعى ما يتميز به من تنوع وتداخل فى علاقات الانتاج . وفى ضوء ذلك يقدم تقسيما مقترحا لا يعتبره يمثل رايا نهائيا وانما كتخطيط أولى يحتاج الى العديد من الدراسات الواقعية للتأكد من صحته . وهذا التقسيم المقترح يرى البناء الطبقى فى الريف المصرى يضم الطبقات الآتية :

١ ــ كبار الملاك الزراعيين (ومن فى حكمهم) : وتضم من يحوزون من ٢٠ ــ ٥٠ فدانا ، علاوة على كبار الموظفين .

٢ ــ متوسطو الملاك الزراعيين : وتضم من يحوزون من ١٠ ــ ٢٠ فدانا ، علاوة على أصحاب الورش الكبيرة (التى تستخدم اكثر من خمسة عمال) وكذلك صغار ومتوسطى الموظفين .

٣ ــ صغار الملاك الزراعيين : وتضم أصحاب الحيازات التى تتروح بين ٥ ــ ١٠ أفدنة ، الى جانب أصحاب الورش الصغيرة (التى تستخدم أقل من خمسة عمال) .

٤ ــ العمال الزراعيون (ومن فى حكمهم) وتضم هذه الطبقة الفئات الآتية :

ــ صغار الحائزين (من ١ ــ ٥ أفدنة) .

ــ من يحوزون أقل من فدان (أشباه المعدمين) .

ــ العمال الحكوميون .

ــ عمال الورش والحرفيون .

ــ العمال الاجراء .

ويلاحظ على هذا التقسيم ما يلى :

١ ــ انه أول تقسيم يتناول الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى فيما

بعد ١٩٥٢ وحتى ١٩٧١ (تاريخ تقديمه) . ولذلك نجده قد راعى التأثيرات التى أحدثتها قوانين الاصلاح الزراعى وخاصة فى مجال تحديد سقف الملكية الزراعية بخمسين فدانا (وان كان قد أشار الى امكانية تجاوز ملكية الاسرة لهذا الحد) . كما أنه راعى تأثير هذه القوانين على نمط الاستغلال الزراعى للأرض ، حيث يشير الى استخدام كم الافدنة فى التقسيم ينصب على الحيازة وليس الملكية . وهذه نقطة هامة ترتبت على قوانين تحديد القيمة الايجارية ، حيث أنه من المؤكد أن هناك فرقا بين من يمتلك أرضا ولكنه لايحوز شيئا ويؤجر أرضه للآخرين وفقا لنمط الايجار النقدى — الذى تحدده القوانين — وبين من لايمتلك شيئا ولكنه يستأجر مساحات كبيرة من الأرض يتولى استغلالها وفقا لنمط الاستغلال الراسمالى . فلاشك أن الدخل والوضع القانونى للمستأجر فى هذه الحالة يكون افضل بكثير من وضع المالك أو حتى المستأجر فيما قبل ١٩٥٢ .

٢ — أن هذا التقسيم يعد أكثر شمولا وتفصيلا حيث يأخذ فى الاعتبار الوضع الطبقى للعديد من الجماعات الاجتماعية التى تعيش فى الريف وتلعب ادوارا متباينة فى الحياة الاجتماعية بقراهم ، كأصحاب الورش والموظفين والعمال الحكوميين وغيرهم . وهو ما اغفلته التقسيمات السابقة .

٣ — أن هذا التقسيم فى التحليل الاخير لايخرج عن طبقتين أساسيتين فى القرية . طبقة الملاك أو الحائزين (بفئاتها المختلفة) ، وطبقة غير الحائزين أو العمال (بفئاتها وشرائحها المختلفة أيضا) .

٤ — أن هذا التقسيم وان كان قد اتخذ من حجم الحيازة وليس الملكية اساس للتقسيم الا ان حجم الحيازة وحدة لم يعد كافيا فى تحديد الوان التمايز الطبقى فى القطاع الزراعى . فهناك عوامل أخرى تؤثر فى حجم هذه الحيازة وعلى كمية الناتج منها ، كنوعية التربة أو درجة خصوبة الارض ، وسهولة طرق الرى المستخدمة ، ونمط التركيب المحصولى القائم بها . فهناك فارق بين مساحة تزرع بمحاصيل تقليدية ذات ربحية منخفضة وتخضع لنظام التسليم الاجبارى للمحصول أو جزء منه ، وبين نفس المساحة اذا كانت تزرع بمحاصيل غير تقليدية كالخضر والفاكهة ذات الربحية العالية والتى لاتخضع لنظام التسليم الاجبارى . كما ان هناك فارقا بين حائز يجوز قطعة من الارض ويسعى الى تكثيف استخدام راس المال فى زراعتها عن طريق الاستعانة بالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاستعانة

بالميكنة الزراعية وآخر يحوز قطعة أرض مساوية فى الحجم ولكنه لايمتلك رأس مال كاف أو لايسعى لاستخدامه فى الزراعة كالأول . فلا شك ان الحائز الأول يحصل على ناتج من حيازته يفوق ما يحصل عليه الثانى وبالتالى يكون فى وضع طبقى افضل . هذا بالاضافة الى ان هناك عوامل اخرى تكشف عن التمايز الطبقى بين الفلاحين غير حجم الحيازة ونمط استغلالها مثل ملكية الآلات الزراعية (كالجرارات وماكينات الرى والدرس وغيرها التى يتولى اصحابها — بالاضافة الى استخدامها فى زراعة حيازتهم — تأجيرها للزراع ويحققون من وراء ذلك ارباحا طائلة . وكذلك ملكية رؤوس الماشية ومشروعات تربية الدواجن واقامة المناحل ومصانع الالبان والتجارة فى الحبوب والاعلاف وغيرها من أوجه الاستثمار الريفى التى تعاظم دورها فى تحديد التمايز الطبقى فى الريف فى الآونة الأخيرة . وهو الامر الذى يحتم ضرورة تدعيم هذا التقسيم بعوامل التمايز التى استحدثت فى القطاع الريفى .

٥ — أن هذا التقسيم لم يسع الى ابراز طبيعة العلاقات الطبقية التى تربط بين مختلف الفئات الاجتماعية القائم بالريف ، وبيان مدى التوافق أو التعارض القائم بين مصالحها واهتماماتها الفئوية ، ومدى ادراك كل منها لحقيقة أوضاعها الاجتماعية وسعيها نحو تأكيد أو تغيير هذه الأوضاع بعبارة اخرى لم يبرز دور الوعى الطبقى فى تحديد الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى ودور كل فئة فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع الريفى .

٦ — تقسيم عبد الباسط عبد المعطى (١٥) .

يرى صاحب هذا التقسيم أن فهم اسلوب الانتاج السائد فى القرية المصرية يمثل نقطة الانطلاق الاساسية — علميا وواقعيا — لفهم القوى الاجتماعية بها . ويقتضى فهم هذا الاسلوب فحص علاقات وقوى الانتاج فى القرية المصرية . وينتهى من استعراض مختلف الآراء التى تقدم تشخيصا لنمط الانتاج السائد فى الريف المصرى الى وجود رأسمالية فى الزراعة المصرية قبل ١٩٥٢ يعيش بجوارها علاقات اقطاعية . ومع الاصلاحات الزراعية التى تمت بعد ١٩٥٢ وتوزيع أراضى الاصلاح الزراعى ونمو الملكية التزميلة قضى على الكثير من بقايا العلاقات الاقطاعية وعمت العلاقات الرأسمالية وسيطرت فى الريف المصرى (١٦) .

ويرى صاحب هذا التقسيم — متفقا فى ذلك مع الباحث البولندى

جالسكى ــ وجود طبقة ريفية واحدة ذات خصائص انتاجية متمايزة ترتبط بالأعمال الزراعية ، ولها صفة انتاجية واحدة تأتى من الاعتماد على الزراعة كنشاط اقتصادى ، فضلا عن الوضع التاريخى الخاص بسكان الريف . وفى اطار هذه الطبقة يمكن التميز بين جماعات طبقية مختلفة . وفى اطار ذلك يرى أن الريف المصرى يضم طبقتين أساسيتين : طبقة من يحوزون الأرض ومن لايحوزونها وتضم كل منهما **جماعات طبقيه** مختلفة . فطبقة الحائزين تضم الجماعات الآتية :

١ ــ البرجوازية الزراعية : التى تحوز أرضا بين ٢٠ ــ ٥٠ فدانا وتستثمرها استثمارا راسماليا .

٢ ــ شبه الاقطاعية : التى تجوز أرضا من ٢٠ ــ ٥٠ فدانا وتستغل أرضها وفقا للاسلوب الاقطاعى .

٣ ــ متوسطو الملاك : من يحوزون أرضا ما بين ٨ ــ لأقل من ٢٠ فدانا .

٤ ــ صغار الملاك : من يحوزون من ٣ ــ ٧ أفدنة .

٥ ــ اشباه المعدمين : من يحوزون ما بين فدان لأقل من ثلاثة .

أما طبقة غير الحائزين (أو العمال) فتشمل :

١ ــ العمال الاجراء أو الذين يحوزون أقل من فدان .

٢ ــ عمال الحكومة والقطاع العام الذين يعيشون فى الريف .

٣ ــ العمال المهرة الذين يعيشون فى الريف .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ أن تقسيم طبقة الحائزين لايخرج عن كونه تقسيما لثلاث فئات أو جماعات طبقية (كبار ومتوسطين وصغار) تتباين أوضاع كل منها الطبقية وفقا لحجم الحيازة ونمط استغلالها . ومع ما لهذين المعيارين من أهمية الا أن هناك معايير أخرى غدت أكثر أهمية فى ذلك المجال (انظر ملاحظتنا رقم ٤ حول التقسيم السابق) .

٢ ــ أن قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتحديد القيمة الايجارية للأرض الزراعية التى طرات على الريف المصرى بعد ١٩٥٢ قد أدت الى تغير الوضع القانونى للمستأجر أمام المالك ومن ثم الى تغير

ملحوظ فى طبيعة العلاقات الاجتماعية التى كانت تربط بينهما من قبل مما يجعل من الصعب أن نشير الى وجود علاقات اقطاعية او شبه اقطاعية فى الريف المصرى اليوم .

٣ ــ انه لايمكن على ضوء التفتت الذى تتزايد وطأته يوما بعد يوم على حجم الملكية او الحيازة الزراعية فى الريف المصرى ان نعتبر من يحوز من ٣ ــ ٧ أفدنة من صغار الحائزين . فهناك الكثير من القرى المصرية لايتجاوز سقف الحيازة فيها خمسة أفدنة . وهو الأمر الذى يجعلنا نؤكد ان العبرة ليست بحجم الحيازة بقدر ما هو النمط الشائع لحجم الحيازات بالقرية ودرجة خصوبة التربة ونمط التركيب المحصولى وتكثيف استخدام رأس المال فى هذه الحيازة .

٤ ــ ان هذا التقسيم ينظر الى الموظفين او عمال الحكومة والقطاع العام الذين يعيشون فى الريف كجماعة طبقية فى اطار طبقة العمال غير أن الوضع الفعلى لهذه الجماعة يتخلل الكثير من الجماعات الطبقية الأخرى الموجودة بالريف . فكثيرا ما نجد موظفا او عاملا بالحكومة او القطاع العام ممن يعيشون فى الريف يحوز مساحة من الأرض يباشر زراعتها بنفسه مع أفراد أسرته او عن طريق الاستعانة بعمال زراعيين او يتولى تأجيرها للغير وفقا لأنماط ايجار مختلفة الأمر الذى ينعكس على وضعه الطبقى داخل القرية ، ولذلك فانه من الأفضل أن ننظر الى هذه الجماعة ليس كفئة اجتماعية وانما كشريحة تتخلل مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى كما أوضح ذلك محمد الجوهرى فى تقسيمه .

٥ ــ أن هذا التقسيم لم يبرز العلاقات التى تربط بين مختلف الجماعات الطبقية التى حددها فى الريف المصرى ، وألوان التفاعل الاجتماعى الدائر بينها ، ودور كل منها فى الحياة الاجتماعية بالقرى ، ودرجة وعى كل منها بمصالحها الطبقية ، وهى أمور فى غاية الأهمية بالنسبة لأى تقسيم طبقى يتبنى وجهة النظر المادية التاريخية التى ينطلق منها صاحب هذا التقسيم .

٦ ــ ومن الجدير بالذكر أن صاحب هذا التقسيم قد سعى ــ فى محاولة نشرت له حديثا (١٧) لتطوير تقسيمه على ضوء التغيرات التى طرأت على الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى فى الآونة الأخيرة . وعلى الرغم من أنه لم يقدم فى هذه المحاولة تقسيما جديدا الا أنه أكد ضرورة ربط حجم الحيازة بدرجة التكثيف الرأسمالى فى الزراعة واستخدام الفن

الانتاجى وملكية رؤوس الماشية على اعتبار أن هذه العوامل اصبحت تلعب دورا هاما فى تحديد اشكال التمايز الطبقى بين جماعات الفقراء والأغنياء فى الريف ، كما أوضح فى اطار هذه المحاولة أيضا امكانية تقديم خريطة طبقية للقرية المصرية على ضوء التقسيم الاجتماعى للعمل (١٨) .

٧ ــ تقسيم محمود عبد الفضيل (١٩) :

ويقوم تحديده لهيكل البناء الطبقى فى الريف المصرى على اساس معيار مركب يجمع بالاضافة الى حجم الحيازة الزراعية ثلاث معايير أخرى هى :

١ ــ الوزن النسبى للعمل المأجور .

٢ ــ كثافة استخدام الآلات الزراعية .

٣ ــ درجة الاختلاف فى التركيب المحصولى .

وفى اطار هذه المعايير يرى أن البناء الطبقى فى الريف المصرى يضم الفئات الآتية :

١ ــ الفلاحون المعدمون : وهم اكثر افراد المجتمع الريفى بؤسا وليس بوسعهم سوى بيع قوة عملهم . وينقسمون الى عمال مستديمين وموسميين وتراحيل .

٢ ــ فقراء الفلاحين : وهم حائزو فدانين فاقل سواء بالملك او الايجار ، وتضم هذه الفئة فيما تضم الفلاح الذى يستأجر قطعة صغيرة من الارض ليتفادى العمل لدى الغير بصفة اساسية كاجير زراعى . ولا يختلف وضع هذه الفئة كثيرا عن وضع المعدمين . حيث أن الناتج الزراعى من الأرض لايكفى لسد احتياجاتهم واعالة اسرهم . ومن ثم يضطرون لمزاولة أعمال اضافية أخرى من بينها العمل لدى الغير فى بعض المواسم .

٣ ــ صغار الحائزين : وهم حائزو اكثر من فدانين حتى خمسة افدنة . ولعل ما يميز هذه الفئة تولى افراد العائلة كوحدة أساسية للانتاج القيام باعمال الزراعة فى حيازتهم دون الاستعانة بعمال زراعيين سوى فى بعض المواسم . وتكفى الزراعة فى معظم الاحوال ــ بالكادر ــ تلبية احتياجاتهم المعيشية .

٤ ــ متوسطو الفلاحين : وهم حائزو من خمسة افدنة الى عشرين

فدانا . ونظرا لاتساع حجم حيازاتهم يلجأون الى الاستعانة بالعمال الزراعيين المستديمين والمؤقتين . وينتجـــون محاصيل تزيـــد عن احتياجاتهم يخصص معظمها من أجـــل السوق . ولذلك فانهم يتجهون لزراعة محاصيل اكـــثر ربحية كالخضروات ويتوفر لـــدى اعضاء هـــذه الفئة فائض زراعى يزيد عن احتياجاتهم غالبا ما يستخدمونه فى انشطة أخرى مربحه داخل القرية .

٥ ـــ أغنياء الفلاحين : وهم حائزو من ٢٠ ـــ ٥٠ فدانا ، ويعتمدون أساسا فى زراعة حيازتهم على استخدام العمـــل المأجور ، ويلجأ غالبيتهم الى اساليب الزراعة الرأسمالية المتقدمة ولاسيما استخدام الآلات الزراعية حيث يمتلكون ما يزيد عن ٧٥ ٪ من مجموع الجرارات الزراعية العاملة فى الريف (٢٠) ، كما يتجهون للانتاج من اجل السوق ، وزراعة محاصيل غـــير تقليدية أساسا كالخضروات والفاكهة تخصص للســـوق المحلى او للتصدير . ويستثمرون أموالهم فى اقامـــة مشروعات انتاجية أو تجارية يحققـــون من ورائها أرباحا طائلة . وهم بـــذلك يشـــكلون « رأسمالية زراعية » بمعنى الكلمة . ويشـــير صاحب هـــذا التقسيم الى أن مـــيزان القـــوى الاقتصادية والإجتماعية فى الريف قد تحول فى الوقت الراهن لصالح هـــذه الطبقة ، واصبحت هى الوريث لمـــا كانت تتمتع به الاستقراطية الزراعية فيما قبل ١٩٥٢ ، بل وحصل أعضاؤها على ما هو أكثر من ذلك عن طريق استغلال ثغرات قوانين التعاون والائتمان الزراعى والتهرب من التزاماتهـــم المحددة وفقا لنظم السياسة الزراعية فى الريف . وتشجيع الدولة للاستثمار الفردى والنمو الرأسمالى لتحقيق الأمن الغذائى (٢١) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ـــ انه يعد أقرب التقسيمات المطروحة تعبيرا عن الاوضاع الفعلية لفئـــات الزراع » فى الريف المصرى على اثر التحولات التى طرأت على القطاع الزراعى بعد ١٩٥٢ حتى ١٩٧٨ تاريخ نشره .

٢ ـــ أن هذا التقسيم فى اطار اهتمامه بتحـــديد التمايز بين « فئات الزراع » وما طرأ على أوضاع كل منهم من تغيرات قـــد اهمل الاشـــارة الى أوضاع العديد من الجماعات الاجتماعية الأخرى التى تعيش فى الريف ـــ كالموظفين والحرفيين والتجـــار وغيرهم ـــ مع مالهذه الجمـــاعات مـــن اهمية متزايدة فى الحياة الاجتماعية فى الريف فى الوقت الحاضر .

٣ ـــ ان هذا التقسيم ـــ فى اطار تخصص صاحبة فى الجوانب الاقتصادية

ـــ قـــد ركز على التحولات التى طرأت فى مجال الانتاج والاستثمار ودورها فى التمايزات الاجتماعية ، ومع مالهذه العوامل من أهمية الا انه تجدر الاشارة الى مجموعة من التحولات الاجتماعية التى صاحبت هذه التحولات الاقتصادية كان لهـــا أثر بالغ فى التغـــيرات التى طرأت على أوضـــاع مختلف الفئات الاجتماعية وعلاقاتها الطبقية ولعبت دورا لايمكن انكاره فى التوازن الطبقى القائم . وهو ما سوف نشير الى جانب منه فى الفترة التالية .

وفى ختام عرضنالهذه التقسيمات التى قدمت للأوضاع الطبقيـــة فى الريف المصرى تجدر الاشارة الى أن هناك تقسيمات أخـــرى قدمت مـــن جانب دراسيين وباحثين آخرين الا أننى وجدت أن ماتقدمه لا يخـــرج عـــن الاطار العام الذى ورد بالتقسيمات السابقة ، ولذلك رأيت أن عرضهـــا ســـوف يكون من قبيل التكرار . وكما لابد وأن يكون قد لاحظ القـــارىء أن التقسيمات التى عرضناها هنا بها الكثير من التداخل والتكرار ، وقد يرجـــع ذلك لانطلاقها جميعا من اطار نظرى واحـــد وصدورها فى فترات زمنيـــة متقاربة ، وأن الاختلافات التى قد تلاحظ فيما بينها ما هى الا نتاج لاختلاف تخصص متقديها وتركيز كل على مجال تخصصه أو للفترة الزمنية التى يركزا عليها صاحب التقسيم .

الأوضـــاع الطبقيـــة فى القرية المصرية . رؤية واقعية :

لن نسعى هنا لطرح تقسيم جديد لهيكل البناء الطبقى فى القريـــة المصرية ، ذلك لأن طرح مثل هـــذا التقسيم يتطلب القيام بالعـــديد مـــن الدراسات الواقعيـــة التى تجرى على مختلف أنماط قرى الريف المصرى وتراعى الظروف الخاصة والنوعية بكل منها . ان ما نأمـــل فى تقديمه فى هـــذا المجال هـــو عرض صـــورة واقعية ـــ نابعة من الخبرة العمليـــة والمعايشة الفعلية لكاتب هـــذه السطور لجماهير القرويين ـــ لأوضـــاع مختلف الفئات الاجتماعية القائمة بالريف والتغـــيرات التى طرأت عـــلى أوضـــاع كل منها على امتداد ســـنوات الثورة وبصفة خاصـــة خلال العشر سنوات المـــاضية .

لقـــد عايش القطاع الريفى من المجتمع المصرى العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد ١٩٥٢ لعل أبرزها ما أقدمت عليه حكومة الثورة ـــ بعد مضى أقل من شهرين من قيامها ـــ من اجراءات ، أعنى قانون الاصلاح

الزراعى الأول الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وما تبعه من اجراءات ومـا استحدث فى اطاره من سياسات ونظم اثرت بـدون شـك على هيكـل البناء الزراعى القائم وأوضاع مختلف القوى الاجتماعية بالقطاع الريفى .

لقـد كان هذا القانون أول اجراء اتخذته حكومـة الثورة ادى الى اهتزاز مفهوم « قدسية الملكية » ولذلك كان يمكن أن يكون بدايه مناسـبة لسلسلة من حلقات « **التغير الاجتماعى المقدمى** » الذى يقـود الى تحقيق تطبيق اشتراكى حقيقى فى الريف . غير أن تطبيقات القـانون واجراءاته المكملة قـد سارت فى طريق آخر يسعى لضرب القطاعات العليـا مـن الملكية الكبيرة وتوسيع قاعـدة الملكية الصغيرة مـع الاستفادة المطلقـة فى كل الاحـوال للملكية المتوسطة . وهـو الامر الذى انعكست آثاره فى تقلص قوة كبار الملاك شبه الاقطاعيين وتدهـور أوضاعهم الاجتماعية والحد من نشاطاتهم السياسية ودورهم فى الحياة الاجتماعية ، وذلك بسبب الخفض المتتابع لسقف الملكية من جهة وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر من جهة أخرى وغـيرها من الاجراءات التى ملمت أظافر طبقة كبار المـلاك شبـه الاقطاعيين ، وقد ادى ذلك الى تحسن نسبى واكب الانتشـار المحدود فى توزيع الثروة (الأرض) فى أوضاع العمال الزراعيين الذين استفادوا من جراء توزيع الأراضى عليهم ، وكذلك فئة المستأجرين الذين تحسن دخلهم ووضعهم القانونى أمـام المالك نتيجة لقوانين تحـديد القيمة الايجـارية للأراضى الزراعية وتقنين العلاقـة بين المـالك والمستأجر . بينما استفاد متوسطو المـلاك أكبر فائدة وذلك عن طريق قدرتهم على شراء بعض أراضى كبار الملاك التى كانت تزيد عن الحـد الأقصى للملكية الذى يحدده القانون ، او عن طـريق اجراءات السياسة الزراعية ونظم الائتمان الزراعى التى طبقت فى الريف فيما بعد ، حيث استطاعت هذه الفئة أن تستغل نفوذها وعلاقاتها بالاجهزة الادارية التى انتشرت فى الريف فى السيطرة على الجمعيات التعاونية الزرعية ، واصبحت عضوية مجالس ادارة هذه الجمعيات تكاد تكون مقصورة على فئتهم ، وبالتالى وجهوا هـذه الأجهزة لخدمة مصالحهم واستأثروا بالجانب الأعظم من خدماتها ، واستطاعوا التهرب من التزاماتهم المقررة وفقا لنظم الدورة الزراعية والتسويق التعاونى والتسليم الاجبارى لبعض المحاصيل أو جانب منها .

وفى اطار ذلك تدعمت الاوضاع الاقتصادية لهذه الفئة ، قوى نفوذ أعضائها وتزايد تأثيرهم فى الحياة الاجتماعية والسياسية بقراهم . فوجدناهم

يستأثرون بعضوية لجان فض المنازعات التى انشئت للبت فى النزاعات التى تقع بين الملاك والمستأجرين فى القرى ، ولجان الاتحاد الاشتراكى العربى — فى ذلك الوقت — وغيرها من اللجان التى كانت تقتضى اجراءات الثورة تشكيلها فى القرى . وقد ساعدتهم هذه السيطرة السياسية من جهة أخرى على تدعيم أوضاعهم وحماية مصالحهم واستطاعوا فى اطارها أن يستصدروا بعض التشريعات التى لاتخدم سوى فئتهم (كالقانون الخاص بنظام التأمين على الماشية والتعديلات التى استحدثت فى قانون التعاون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ وقرارات حرمان من يمتلك أقل من ١٥ فدان من البذور المنتقاه وغيرها) . وقد عملت السياسة الزراعية المصرية على خدمة مصالح هذه الفئة . فنظام تجميع الاستغلال الزراعى « التوحيد » وتنظيم الدورة الزراعية مع ماله من فوائد عامة تعود على جميع الفئات الا انه يساعد بلا شك فئة كبار ومتوسطى الحائزين الذين تقع حيازاتهم — نظرا لاتساعها أو كبر حجمها — فى احواض متفرقة على تلافى الأضرار الناتجة عن تجاور عدة محاصيل تحتاج الى الوان مختلفة من الرى والرعاية ، وسهلت عليهم سبل استخدام الآلات ، فى الوقت الذى الحقت فيه الضرر بصغار الحائزين وسببت لهم العديد من المشاكل لعدم توفر محاصيل معينة يعتمدون عليها فى استهلاكهم الذاتى أو كغذاء لماشيتهم فى حالة وقوع حيازاتهم — التى تقع فى الغالب نظرا لصغرها فى حوض واحد وبالتالى فى اطار دورة واحدة — فى الدورة قطنا . مما يدفعهم الى البحث عن قطع أرض لاستئجارها بنظام « الزرعة » — الذى يزيد ايجار القيراط الواحد فيه على عشرة جنيهات — وذلك لسد احتياجاتهم من هذه المحاصيل . ومن ناحية اخرى نجد أن كبار ومتوسطى الزراع يمكنهم التهرب فى العادة من التزاماتهم المقررة وفقا لنظام التسليم الاجبارى للمحصول أو جانب منه — الذى يعد بمثابة ضرائب غير مباشرة على الزراع — وذلك من خلال تحويل جانب من حيازاتهم لزراعة الخضروات والفاكهة التى لا تخضع لهذا النظام وتحقق أرباحا طائلة ، فى حين لاتقوى على زراعتها صغار الزراع بل هى محرمة بحكم قوانين الايجار على المزارعين المستأجرين الذين لايمكنهم تحويل أراضيهم الى بساتين بدون تصريح من المالك . وهكذا يقع العبء الأكبر لهذا النظام على كاهل صغار وفقراء الزراع ولصالح برجوازية المدنية (٢٢) .

وفى اطار ذلك يمكن القول أن التحولات التى طرأت على النظام الاقتصادى فى الريف المصرى قد عملت على ضرب فئة كبار الملاك شبه

الاقطاعيين وتحسن نسبى فى أوضاع المستأجرين مع الاستفادة المطلقة لمتوسطى الفلاحين او « أغنياء الريف » أو « عناصر الرأسمالية الزراعية » التى تأكد دورها فى الآونة الأخيرة فى اطار الحرية الاقتصادية وسعى الحكومة نحو فتح مزيد من فرص الاستثمار الزراعى فى الريف لتحقيق سياسة الأمن الغذائى ، وهو الأمر الذى وفر جوا من الامان والاطمئنان لقدامى كبار الملاك لمحاولة العودة لمباشرة نشاطاتهم من جديد ولكن بطرق اخرى تتنوع بتنوع المناطق ، ولكن يجمع بينها السعى لاستثمار رؤوس أموالهم فى اقامة مشروعات انتاجية تحقق أرباحا طائلة كمشروعات تربية الدواجن ورؤوس الماشية واقامة المناحل ومعامل الألبان وشراء وتأجير الآلات الزراعية لصغار الزراع واستغلال حيازاتهم أو ما يمكنهم استئجاره عن طريق « نظام الزرعة » فى زراعة الخضروات سواء للسوق المحلى أو للتصدير. وهو الأمر الذى يجعلنا نرى **ان الريف المصرى يشهد اليوم نموا رأسماليا واضحا تكاملت فيه « الرأسمالية الزراعية » والفئات المرتبطة بها ليس مع السوق المحلية فحسب بل والسوق العالمية ايضا .**

وقد واكب هذه التحولات الاقتصادية تحولات اجتماعية عملت على خدمة هذا الاتجاه وساعدت فى الوقت نفسه على تغير اوضاع بعض الفئات الاجتماعية الأخرى بالريف . فقد تطلبت اجراءات التحول فى النظام الاقتصادى واستحداثاته انشاء العديد من التنظيمات والأجهزة الحكومية بالريف كالجمعيات التعاونية الزراعية وفروع بنك التسليف الزراعى ووحدات التسويق التعاونى بالاضافة الى انتشار المدارس والوحدات الصحية والبيطرية والشئون الاجتماعية وغيرها . وقد ادى ذلك الى تزايد اعداد الموظفين العاملين بالقرى وتزايد دورهم فى الحياة الاجتماعية فى قراهم وتعاظم تأثيرهم ونفوذهم على القرويين من خلال مباشرتهم تنفيذ القوانين او تقديم التسهيلات والخدمات الخاصة ، وقد أدى ذلك فى الوقت نفسه الى تقلص سلطات العمد والمشايخ الادارية وتدهور أوضاعهم الاقتصادية وبالتالى انخفاض مكانتهم وهيبتهم الاجتماعية وتضاؤل تأثيرهم ونفوذهم على القرويين .

كما ادى انتشار المدارس الحكومية فى معظم القرى والكفور الى تزايد اعداد المتعلمين من أبناء الريف . بل واصبح العديد منهم — فى اطار سياسة الحكم المحلى — يعملون كموظفين بمختلف الأجهزة الحكومية

بقراهم . ولاشك أن ذلك قد أدى الى فتح مزيد من فرص الحراك الاجتماعى أمام العديد من الافراد وتغيير فى الاوضاع الاجتماعية لاسرهم . فكثيرا ما نجد أحد ابناء صغار أو فقراء المزارعين وقد عين موظفا حكوميا بأحد الأجهزة بقريته — كالجمعية التعاونية او المجلس المحلى او المدرسة أو غيرها — يمارس سلطات معينة ويستطيع أن يقدم خدمات للاخرين ، وهو الأمر الذى يحسن من الأوضاع المادية والاجتماعية لاسرته فى القرية . وكثيرا ما نجد العديد من هؤلاء — بعد تحسن أوضاعهم — يقيمون بيوتا على النظام الحديث على مداخل قراهم رمزا لعلو المكانة وتعبيرا عن التغير فى الأوضاع الاجتماعية .

كما ساعد تزايد احتكاك القرويين بالمراكز الحضرية وكثرة تردد العديد منهم عليها — سواء بسبب الخدمة العسكرية (٢٣) أو الخلافات التى كانت كثيرا ما تحدث بين المالك والمستأجر بسبب قوانين الايجار أو الهجرة المؤقتة للعمل بالمدينة او البلاد العربية — الى أن يرى العديد من القرويين صورا وألوانا من الحياة الحضرية التى لم يكن يألفوها من قبل فى قراهم وبالتالى تغيرت الكثير من المفاهيم وعناصر الثقافة التقليدية لديهم ، وتد دعم التحول فى ثقافة القطاعات العريضة من القرويين تلك القفزة الهائلة التى طرأت على أجهزة الاعلام وانتشار أجهزة الترانزستور بصورة عامة بحيث أصبح من النادر ان نجد بيتا يخلو من جهاز للراديو ، بل وبدأ التليفزيون ينتشر أيضا هذه الأيام بعد دخول التيار الكهربائى الى العديد من القرى . ولاشك ان كل ذلك قد أدى الى تغير ملحوظ فى ثقافة ومعارف مختلف الفئات الاجتماعية بالقرى ، وهو الأمر الذى أدى بلاشك الى تغير ملحوظ فى شكل العلاقات الطبقية التى كانت تربط بينهم فى الماضى فاختفت أساليب التعذيب والقهر التى كان يمارسها كبار الملاك شبه الاقطاعيين وانماط السخرة غير الرسمية التى كانوا يمارسونها هم وحكام قراهم . وشعرت فئات عريضة — لو نظريا — بالحرية والمساواة .

أما بالنسبة للمعدمين والعمال الزراعيين فقد ظلت أوضاعهم الطبقية على ما هى عليه قبل ١٩٥٢ ولم يطرأ أى تحسن عليها حتى بعد صدور قوانين الاصلاح الزراعى . فعلى الرغم من تحديد القانون لاجر العامل الزراعى — بخمسة وعشرين قرشا فى اليوم — الا أن الأجور الفعلية لهم ظلت دون هذا الحد خلال الخمسينيات والستينيات . غير أن الخدمة العسكرية للذكور من هذه الفئة سواء خلال حرب اليمن أو حرب

١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وسياسة توظيف العديد منهم بعد اداء الخدمة فى وظائف خدمية بالأجهزة الحكومية بقراهم وهجرة العديد من العمال الزراعيين من سوء أوضاعهم بالريف للعمل بالمراكز الحضرية فى المدن أو فى البلاد العربية قد ادت الى قلة المعروض من العمالة أو على الاقل نوعية خاصة منها فى سوق العمل بالقرية فى مقابل تزايد الطلب من جانب الرأسمالية الزراعية — التى بدأت فى تدعيم أوضاعها فى السبعينات — على العمل المأجور لمباشرة استثماراتها الزراعية فاختفى نظام العامل «التملى» الذى كان يعمل بصفة دائمة لدى أحد كبار أو متوسطى الملاك مقابل أجر عينى عبارة عن جزء من المحصول وتحولت العمالة الزراعية الى الاجر النقدى اليومى ، وارتفعت أجور العمال الزراعيين ارتفاعا ملحوظا وتحسنت الى حد كبير شروط عملهم وعلاقاتهم بصاحب العمل، وكذلك بالنسبة لعمال التراحيل حيث اتاح لهم العديد منهم فرص العمل بمشروعات البناء والتعمير بالمدن أو البلاد العربية ، الأمر الذى أدى الى تغير واضح فى علاقاتهم بمقاول الانفار الذى كان يتحكم فيهم ويقتطع جزءا كبيرا من أجورهم لحسابه الخاص. ورغم موجة الغلاء والتضخم التى تاتهم الجانب الأكبر من أجورهم الا أن تحسنا فعليا قد طرأ على أوضاع هذه الفئة المعيشية عن ذى قبل وانماط استهلاكهم .

وكما اثرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع العمال الحرفيين الموجودين بالريف — كالبنائين والحدادين والنجارين والخياطين والحلاقين .. وغيرهم . فقد أشار « عاطف غيث » فى دراسته للتغير الاجتماعى فى المجتمع القروى الى انخفاض مكانة هذه الفئات فى نظر القرويين فى القرى التى درسها فى الماضى (٢٤) ، غير ان أوضاع هذه الفئات أخذت تندعم ويتاكد دورها فى الحياة الاجتماعية بقراهم فى السبعينات وذلك نظرا لتزايد الطلب على خدماتهم من جهة والندرة النسبية فى تخصصاتهم من جهة اخرى وهو الأمر الذى ادى لارتفاع فى أسعار خدماتهم وتحسن ملموس فى أوضاعهم المادية فى القرى واتجهوا الى شراء الأراضى والعقارات بقراهم مما دعم مكانتهم الاجتماعية عن ذى قبل .

وفى اطار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وقلة المعروض منها فى القرى — حتى بالنسبة للدقيق والأرز التى كان الريف يعد منتجا ومصدرا لها — نشطت فئة التجار والسماسرة فى القرى وسعوا للاتجار فى هذه المواد التموينية واعلاف الماشية فى السوق السوداء مستغلين طبيعة العلاقات الأولية التى تربطهم بأبناء قراهم ، وفى ظل غيبة الرقابة الحكومية أو صعوبة

احكامها فى الريف نجـد أن أسعار العديد من السلع والمواد التموينية ـ كالسكر والارز والشاى والصابون ... الخ تباع بأسعار تفوق الاسـعار المقررة . وفى اطار ضغط الحكومة لاحكام الرقابة على الاسـعار فى المـدن غدا الريف المصرى المجال الآمن لتجـار السـوق السوداء والحقل الخصب لمباشرة استغلالهم . ولاشك أن العبء الأكبر فى كل ذلك يقـع على عاتق صغار وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين دون غيرهم ، حيث يتمكن اغنياء القرى وذو السلطان والنفوذ بها من الحصول على احتياجاتهم اما من خلال سيطرتهم ومعارفهم على المجالس المحلية التى يعهد اليها فى العادة مهمـة الاشراف على مثل هذه الامور ، أو عن طريق صلاتهم المتكررة والمباشرة بالمراكز الحضرية ، او عن طريق استخدام نفوذهم لدى تجار قراهم الذين يلجأون الى مجاملتهم على حساب عامـة القرويين .

وفى اطار ذلك العرض للتغيرات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى يمكن القول أنه مع التحسن الملحوظ الذى طرأ على أوضاع بعض الفئات والتغير الواضح فى شكل العلاقات الاجتماعية التى تربط بينها ، الا أن الريف المصرى يشهد اليوم تمايزا طبقيا واضحـا ومتزايدا يقوم على دعائم جديدة لا تلعب فيها حجم الملكية أو الحيازة ونمط استغلالها الدور الرئيسى وانما غدا لراس المـال السائد والمنقول بالاضافة الى السيطرة على مواقع السلطة واتخـاذ القرار دورا واضحا فى ذلك المجال . ويشهد الريف المصرى اليوم نموا راسماليا متزايدا تلعب فى اطاره « فئة الراسمالية الزراعية » بكل ما تحمله هـذه الكلمة من معان دورا رئيسيا احتلت فى اطاره مواقع كبار الملاك شبه الاقطاعيين واصبحت تمارس دورهم . ورغم التغير الذى يمكن أن يلمسـه المشـاهد الخارجى فى شكل العلاقات الطبقية التى تربطهم بغيرهم من الفئات الاخرى الموجودة بالقرى ، الا أن جوهر العلاقة مازال مستمرا ولكن بصور أخرى تحتاج الى دراسات مستقلة .

المراجـــع والهوامش

(١) محمد الجوهرى « علم الاجتماع والمسألة الطبقية في مصر » ، محاضرة غير منشورة ألقيت في السيمينار — الذى نظمه كلية الآداب — جامعة عين شمس حول وضع علم الاجتماع في مصر ، أبريل ١٩٨٠ .

(٢) لم تقع أيدينا سوى على محاولة واحدة تنطلق من نظرية التدرج الاجتماعى لتحديد أوضاع الطبقة الوسطى في مصر . أنظر :
H. El-Saaty, Middle class in Egypt, 1955.

(**) تجدر الاشارة الى أن هناك العديد من الكتاب والمؤرخين الذين أشاروا بتقرير الأوضاع الطبقية في الريف المصرى في معرض كتاباتهم كالجبرتى والرافعى وطه حسين ، غير أن اهتمامهم كان ينصب دائما على مجالات تخصصهم ؛ ومن ثم كانت محاولاتهم بعيدة عن أن تكون دراسات متخصصة في البناء الطبقى .

(٣) ابراهيم عامر ، الارض والفلاح والمسألة الزراعية في مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٥) حمزة علوى ، الفلاحين والثورة ، ترجمة صالح عبد الرحمن ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٦٨ .

(٦) جمال مجدى حسنين ، « المميزات العامة للتركيب الطبقى في مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو » مقال بمجلة الطليعة القاهرية ، عدد ابريل ، ١٩٧١ . وايضا لنفس المؤلف :
ثورة ٢٣ يوليو ولعبة التوازن الطبقى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٧) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية . دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٨) للوقوف على مزيد من التفصيل حول الاوضاع الاجتماعية لطبقة كبار الملاك راجع : محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع . مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٢ . وكذلك رءوف عباس حامد ، النظام الاجتماعى في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، دار الفكر العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٩) للوقوف على دور هذه الطبقة في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصرى ، راجـــع : عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

(١٠) فتحى عبد الفتاح ، مرجع سابق .

(١١) فتحى عبد الفتاح ، مرجع سابق .

(١٢) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول ظروف عمل ومعيشة هذه الفئة وما يتعرضون له من استغلال أنظر : عطية الصيرفي ، عمال الترحيل ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، وكذلك حسن البرادعى ، عمال الترحيل في مصر ، كتاب العمل ، العدد ١٠٢ ، ١٩٧٢ .

(١٣) عمرو محيى الدين ، الآثار الاقتصاديه والاجتماعية للاصلاح الزراعى في مصر

(باللغة الانجليزية) في أعمال مؤتمر القانون والتغير الاجتماعي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، خريف ١٩٧٥ .

(١٤) محمد الجوهري ، البناء الطبقي في البلاد النامية في دراسات في التنمية الاجتماعية، تأليف السيد الحسيني وآخرون ، دار المعارف ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢١٢ .

وانظر كذلك لنفس المؤلف : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الباب الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

(١٥) عبد الباسط عبد المعطى ، التركيب الطبقي وبعض مشكلات التنمية في الريف المصري ، أعمال مؤتمر : علم الاجتماع والتنمية في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مايو ١٩٧٣ ، وكذلك للمؤلف : توزيع الفقر في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(١٦) عبد الباسط عبد المعطى ، المرجع السابق ، ص ٣٢ . وللوقوف على مزيد من التفاصيل حول تشخيص نمط الانتاج السائد في القرية المصرية ، انظر : محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(١٧) عبد الباسط عبد المعطى ، توزيع الفقر في القرية المصريه ، مرجع سابق .

(١٨) المرجع السابق ، ص ص ٤٢ — ٤٤ .

(١٩) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ — ١٩٧٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٢٠) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق .

(٢١) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق .

(٢٢) كريمة كريم ، توزيع الدخول بين الحضر والريف ، أعمال : المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .

(٢٣) للوقوف على أهمية ذلك العامل أنظر : حسن الخولى ، الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب — جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٢٤) أنظر : محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي في المجتمع القروى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ص ٢١٠ — ٢٣٢ .